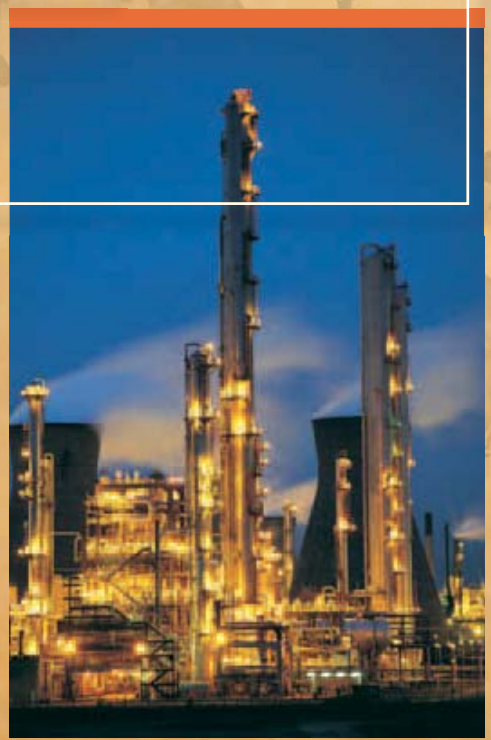
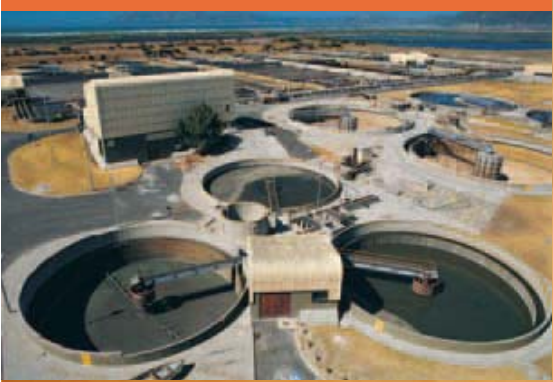


الفصل الأول:

نظرة عامة حول مؤشرات أداء الاقتصاد
العالمي والعربي عام 2007





1-1 تطورات الاقتصاد العالمي خلال عام 2007

المالية في منطقة اليورو، فقد تراجع معدل النمو الاقتصادي الياباني بنسبة أكبر نتيجة تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي وتراجع معدلات نمو التجارة العالمية.

أما بالنسبة للدول النامية والاقتصادات الناشئة الأخرى، فقد استمر الأداء الاقتصادي فيها بشكل جيد، حيث ارتفع معدل النمو لهذه المجموعة من 7.9% عام 2006 إلى 8% عام 2007 (جدول 1/1).

أما فيما يتعلق بالدول النامية الآسيوية، فقد استمرت في معدلات نمو مرتفعة، حيث بلغت 10% عام 2007 مقابل 9.9% عام 2006، ويعزى ذلك إلى النمو القوي في كل من الصين والهند، واللذان حققنا في عام 2007 معدلات نمو بلغت 11.9% و 9.3% على التوالي، ويعكس الانتعاش الاقتصادي في الصين بشكل أساسي، النمو الكبير في تدفق الاستثمارات الأجنبية والأداء الجيد لصادراتها، كذلك كان الأمر بالنسبة للهند حيث يعزى الأداء الجيد لاقتصادها إلى النمو السريع الذي حدث في قطاع الخدمات وبشكل خاص في تكنولوجيا المعلومات والتوسع في إنتاجها الصناعي.

فيما يتعلق بالقارة الإفريقية، فقد بلغ معدل النمو فيها 6.3% عام 2007 مقابل 6.1% عام 2006، ويرجع ذلك إلى ارتفاع أسعار المعادن التي تنتجها القارة والآثار الإيجابية للإصلاحات الاقتصادية، بالإضافة إلى التحسن الذي حدث في إنتاج النفط في نيجيريا وإنتاج حقول النفط المكتشفة حديثا في أنجولا وغينيا الاستوائية.

بالنسبة لرابطة الدول المستقلة، فقد تزايد النمو في هذه المجموعة حيث بلغ 8.6% عام 2007 مقارنة مع 8.2% عام 2006، ويرجع هذا النمو إلى ارتفاع أسعار السلع الأولية والأداء الجيد للصادرات، إضافة إلى انتعاش الطلب المحلي بسبب زيادة تدفقات رأس المال الخاص. وفيما يتعلق بدول وسط وشرق أوروبا، فقد انخفض معدل نموها إلى 5.7% عام 2007 مقارنة مع 6.7% عام 2006.

أما في منطقة أمريكا اللاتينية، فقد ارتفع معدل النمو في البرازيل من 3.8% عام 2006 إلى 5.4% عام 2007، بينما انخفض في المكسيك من 4.9% إلى 3.2% لذات العامين على التوالي، لكن على مستوى القارة كاملة، ظل معدل النمو قويا بفضل تزايد الطلب المحلي نتيجة تحسن ثقة المستهلكين والمستثمرين الخواص في المناخ الاقتصادي، وأيضا نتيجة الأداء الجيد للصادرات خاصة في ثلاث اقتصادات رئيسية، وهي البرازيل والمكسيك والأرجنتين.

سجل الاقتصاد العالمي انخفاضا طفيفا خلال عام 2007 حيث بلغ معدل النمو 5% مقابل 5.1% عام 2006. وقد شكل اضطراب السوق المالية، بسبب أزمة القروض الأمريكية أهم كبح لجماع نمو الاقتصاد العالمي.

لقد كان لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية انعكاسات سلبية على الدول المتقدمة حيث سجل معدل نموها انخفاضا من 3% عام 2006 إلى 2.6% عام 2007. في حين، ظل النمو الاقتصادي للدول النامية مرتفعا حيث بلغ 8% عام 2007 مقابل 7.9% عام 2006. وقد ساهم في هذا النمو بوجه خاص النمو المتواصل لدولتين ناهضتين هما الهند والصين وكذلك الدول النامية الأخرى بفضل ارتفاع أسعار المواد الأولية وتزايد الطلب الداخلي. ومن جهة أخرى، أدى ارتفاع أسعار الطاقة والمواد الأولية إلى تفاقم معدلات التضخم، خاصة في دول اقتصادات الأسواق الناشئة والدول النامية حيث تقلصت القدرة الشرائية لدى الدول المستوردة للمواد الأولية.

النمو الاقتصادي العالمي

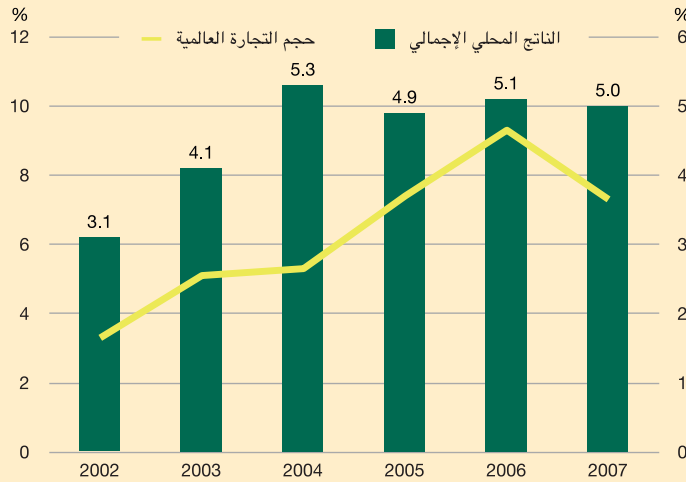
شهد النمو الاقتصادي العالمي انخفاضا طفيفا خلال عام 2007 حيث انخفض إلى 5% مقابل 5.1% عام 2006 (جدول 1/1). ويرجع هذا الانخفاض إلى تباطؤ النمو الاقتصادي الأمريكي حيث انخفض من 2.8% عام 2006 إلى 2% عام 2007، وذلك نتيجة لأزمة قروض الرهن العقاري التي تسببت، بالتلازم مع الدين المرتفع للمواطن الأمريكي، وفي انخفاض الإنفاق الاستهلاكي وفي تراجع استثمارات الشركات الأمريكية منذ عام 2006.

وتأثرت الدول المتقدمة بأزمة قروض الرهن العقاري. فبالنسبة لمنطقة اليورو، انخفض معدل النمو من 2.8% عام 2006 إلى 2.6% عام 2007، وتأثرت أوروبا الغربية بالخسائر التي تكبدتها البنوك نتيجة إحجام الانكشاف في الولايات المتحدة والآثار الانكشافية على أسواق المعاملات بين مصارف وأسواق الأوراق المالية والضغط التصاعدي على اليورو لرفع قيمته أمام العملات الرئيسية الأخرى.

أما فيما يتعلق باليابان، فقد انخفض معدل النمو من 2.4% عام 2006 إلى 2.1% عام 2007. وبالرغم من أن تأثر المؤسسات المالية اليابانية بأزمة الرهن العقاري كان أقل حدة مقارنة بالمؤسسات



شكل 1/1



تطورات معدل نمو الاقتصاد العالمي %

المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة المعلومات، أكتوبر 2008

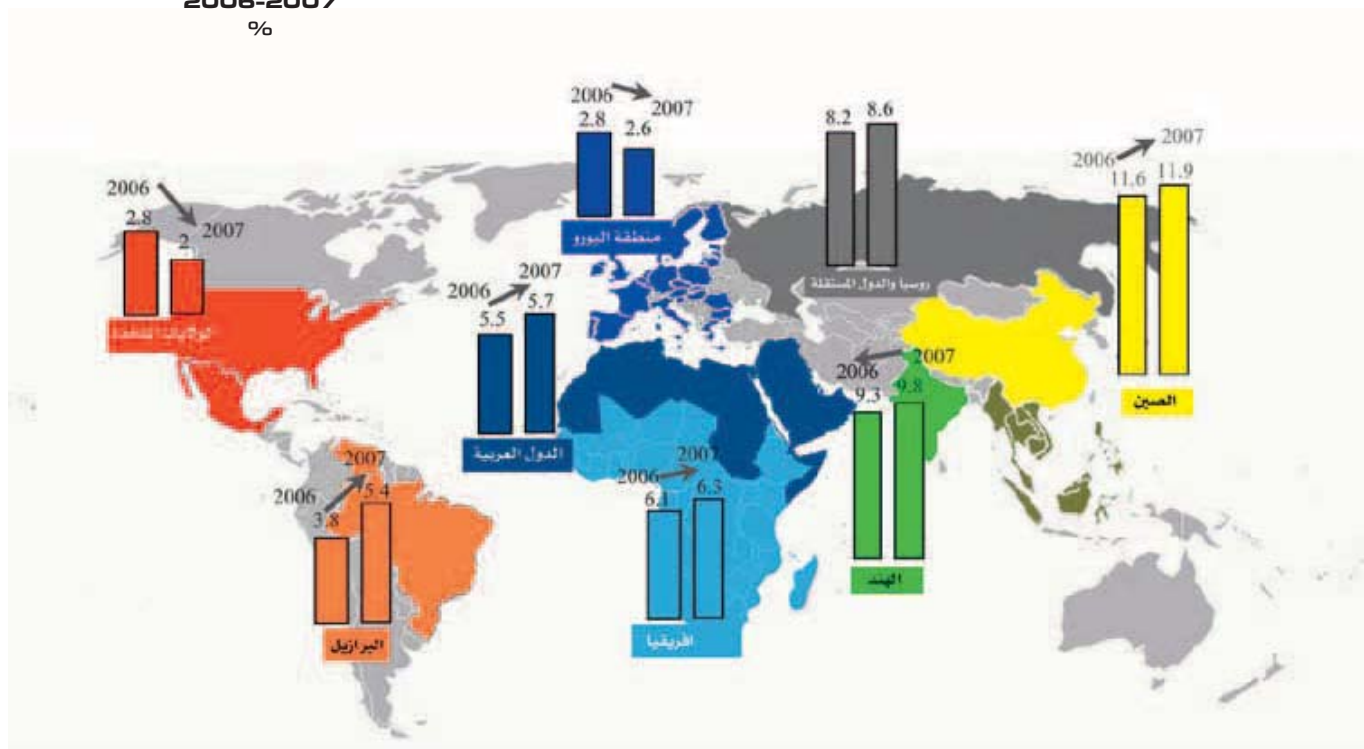
2007. إلا أنه ، وفي عدة دول نامية، ظلت معدلات البطالة مرتفعة بالرغم من النمو الاقتصادي الجيد، خاصة في إفريقيا وفي الدول العربية كمجموعة حيث بلغ معدل البطالة في هذه الأخيرة 14% خلال عام 2007² ، ويرجع ذلك إلى أن معدل نمو اليد العاملة في الدول العربية هو الأعلى في العالم.

البطالة

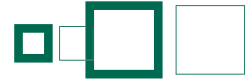
استمر سوق العمل في التحسن خلال عامي 2006 و2007 في العديد من الدول بفضل الظرفية العالمية الجيدة. ففي الدول المتقدمة، انخفضت نسبة البطالة من 5.7% عام 2006 إلى 5.4% عام

نمو الاقتصاد حسب المناطق 2006-2007 %

خريطة 1/1



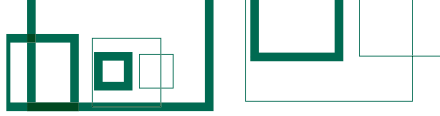
2 البنك الدولي، منظمة العمل العربي، 2008 والتقارير الاقتصادية الموحد 2008.



جدول 1/1: معدلات نمو بعض المؤشرات الاقتصادية في العالم (%)

2007	2006	
5.0	5.1	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي
2.6	3.0	البلدان المتقدمة
2.0	2.8	الولايات المتحدة
2.6	2.8	منطقة اليورو
2.1	2.4	اليابان
8.0	7.9	البلدان الناهضة والبلدان النامية
6.3	6.1	إفريقيا
5.7	6.7	أوروبا الشرقية والوسطى
8.6	8.2	مجموعة الدول المستقلة
11.9	11.6	الصين
9.3	9.8	الهند
5.9	5.7	الشرق الأوسط
5.4	3.8	البرازيل
3.2	4.9	المكسيك
7.2	9.3	حجم التجارة العالمية (سلع وخدمات)
		الواردات
4.5	7.5	البلدان المتقدمة
14.2	14.7	البلدان النامية
		الصادرات
5.9	8.4	البلدان المتقدمة
9.5	11	البلدان النامية
		معدل التضخم
2.2	2.4	البلدان المتقدمة
6.4	5.4	البلدان النامية والناهضة
		معدل البطالة
5.4	5.7	البلدان المتقدمة
3.4	3.7	بلدان آسيا المصنعة حديثا

المصدر : صندوق النقد الدولي، قاعدة توقعات الاقتصاد العالمي، أكتوبر 2008.



التضخم

في حين تحسن سعر الدولار بصورة طفيفة مقابل الين الياباني في عام 2007.

2-1 تطورات اقتصادات الدول العربية خلال عام 2007

سجلت الدول العربية للعام الخامس على التوالي معدل نمو بلغ 5.7% عام 2007 متجاوزة بذلك المستويات المسجلة عام 1990 و بداية عام 2000. ويعزى هذا النمو إلى ارتفاع أسعار المواد الأولية وإلى ارتفاع الطلب الداخلي وإلى مواصلة الإصلاحات الاقتصادية. ولقد حقق النمو أكثر ارتفاعا في الدول المنتجة للنفط بنسبة 5.8% مقارنة بالدول الأخرى التي بلغت نسبة النمو فيها 5.4% عام 2007. إلا أنه، وإذا كانت النتائج جيدة مقارنة بالأعوام المنصرمة، فلا زالت متدنية مقارنة بمناطق أخرى من العالم حيث إن نسبة 5.7% ضعيفة مقارنة مع دول آسيا ودول المحيط الهادي التي سجلت 10% كمعدل نمو، وكذا دول جنوب آسيا التي بلغ معدل نموها 8.4%.

ولكن من جهة أخرى، ورغم أن نمو المنطقة العربية أضعف من باقي مناطق الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة، تمكنت المنطقة إلى حد الآن من أن تصمد أمام أزمة القروض العالمية وتباطؤ الأنشطة الاقتصادية العالمية.

ولقد ارتفع معدل التضخم في المنطقة العربية عام 2007 حيث تخطى بشكل ملحوظ متوسط الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة وأصبح التضخم من التحديات الكبيرة التي تواجه الدول العربية. ويرجع هذا الارتفاع إلى استمرار ارتفاع أسعار الطاقة والمواد الغذائية كما ساهم تزايد الطلب على الوقود الحيوي في ارتفاع أسعار المحاصيل الغذائية الأساسية. وقد شاهدت دول الشرق الأوسط أعلى معدلات التضخم، ويعزى ذلك في جزء منه إلى العوامل التي ذكرت سابقا، بالإضافة إلى زيادة السيولة الناجمة عن الفوائض المالية في الدول المصدرة للنفط.

النمو الاقتصادي في الدول العربية

حققت الدول العربية أداءا اقتصاديا جيدا للعام الخامس على التوالي وذلك رغم الظرفية العالمية التي اتسمت بالأحداث والظواهر الرئيسية التالية:

- اضطراب الأسواق المالية العالمية نتيجة أزمة الرهن العقاري الأمريكي.
- ارتفاع ملحوظ في أسعار المحروقات.
- ارتفاع ملموس في أسعار المواد الغذائية.

ويرجع هذا الأداء الاقتصادي للدول العربية إلى ارتفاع عوائد النفط

تراجع معدل التضخم في الدول المتقدمة من 2.4% عام 2006 إلى 2.2% عام 2007، في حين ارتفع في مجموعة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى من 5.4% عام 2006 إلى 6.4% عام 2007.

ويرجع هذا الارتفاع إلى تزايد أسعار المواد الغذائية واستمرار تصاعد أسعار النفط العالمية التي تخطت سلسلة متتالية من المستويات القياسية غير المسبوقة وخاصة خلال النصف الثاني من العام حيث تجاوز سعر سلة خامات أوبك حاجز الـ 90 دولار/ برميل، كما لامس سعر الخام الأمريكي الخفيف حاجز الـ 100 دولار/ برميل خلال شهر نوفمبر ووصل المعدل السنوي لسعر سلة خامات أوبك إلى 69.1 دولار/ برميل، وهو أعلى معدل سنوي منذ بدأ العمل بهذا السعر في عام 1987.

كما ساهم الطلب على الوقود الحيوي في ارتفاع أسعار المحاصيل الغذائية الأساسية، ويلاحظ أن دول الشرق الأوسط شهدت أعلى معدلات التضخم نتيجة العوامل التي سبق ذكرها سلفا بالإضافة إلى زيادة السيولة المحلية الناجمة عن الفوائض المالية في الدول المصدرة للنفط والغاز.

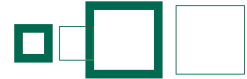
التجارة العالمية

تراجع معدل نمو حجم التجارة العالمية من السلع والخدمات من 9.3% عام 2006 إلى 7.2% عام 2007، وذلك في ظل تباطؤ النمو الاقتصادي للدول المتقدمة. فقد انخفض معدل نمو الصادرات في تلك الدول من 8.4% عام 2006 إلى 5.9% عام 2007، كما انخفض معدل نمو وارداتها من 7.5% إلى 4.5%. أما بالنسبة للدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى، فقد انخفض معدل نمو صادراتها من 11% إلى 9.5%، كما انخفض معدل نمو وارداتها من 14.7% إلى 14.2%.

أسعار الصرف

نتج عن التوتر الذي لحق الأسواق المالية في الآونة الأخيرة آثار على أسواق الصرف الأجنبي. فقد تسارع انخفاض سعر الصرف الفعلي للدولار الأمريكي مقارنة بما كان عليه في منتصف عام 2007 في ظل أزمة القروض العقارية في الولايات المتحدة وتأثيرها السلبي على معدلات النمو وانخفاض معدلات العوائد في أسواق السندات وزيادة التوقعات بخفض أسعار الفائدة على الدولار.

ولقد تراجع سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل معظم العملات الرئيسية الأخرى خلال عام 2007 فسجل الدولار تراجعا أمام اليورو بنسبة 9.2% وذلك مقارنة بانخفاض نسبته إلى أقل من 1% في عام 2006،



الذي بلغ قيمة 3,5 مليارات دولار عام 2007 (ملحق 10/1).

وفي **المغرب**، بلغ معدل النمو 2.7% عام 2007 مقابل 7.8% في العام الماضي (ملحق 2/1) نتيجة التراجع الكبير في القيمة المضافة للقطاع الزراعي بنسبة 20%، إلا أنه تم التخفيف من آثار تراجع الإنتاج الزراعي بفضل مواصلة نمو قطاعات أخرى كالصناعة التحويلية وقطاع البناء والعقار وتزايد الإستهلاك المحلي. أما بالنسبة **للأردن**، فعلى الرغم من ارتفاع أسعار النفط والمواد الغذائية، بلغ معدل النمو 6.3% بفضل الأداء الجيد للصادرات وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي قدرت بـ 1.8 مليار دولار³ والزيادة في مداخيل السياحة التي بلغت 1.7 مليار دولار، وعوائد العمال الأردنيين المقيمين بالخارج التي بلغت 2.8 مليار دولار (البنك المركزي الأردني).

معدل النمو في الدول المصدرة للنفط

سجل نمو اقتصادات الدول المصدرة للنفط انخفاضاً عام 2007 مقارنة مع العام المنصرم، حيث انخفض معدل النمو من 6.2% عام 2006 إلى 5.8% عام 2007، وذلك بسبب الانخفاض الطفيف في إنتاج النفط الخام⁴، مما نجم عنه انخفاض في معدلات النمو لكل من المملكة العربية السعودية والإمارات الكويت.

إلا أن النمو بقي في معظم الدول النفطية جيداً بفضل الارتفاع الملحوظ في أسعار النفط، الشيء الذي مكن هذه الدول من مواصلة تمويل برامج واسعة في البنية التحتية والبناء والخدمات والصناعة والنقل والاتصالات كما أدى ارتفاع أسعار النفط إلى الزيادة في الاحتياطيات الخارجية وفي تغذية الصناديق السيادية لدى هذه الدول.

وأهم ما ميز اقتصادات الدول المصدرة للنفط في الأعوام الأخيرة خاصة خلال عام 2007 هو أن ارتفاع أسعار النفط ساهم في توسع القطاع غير النفطي حيث بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي في دول الخليج 7.8% عام 2007 بينما لم يتجاوز متوسط معدل النمو نسبة 4.4% في المرحلة ما بين 1998 و2002 (جدول 2/1).

أما بخصوص **العربية السعودية**، فقد بلغ معدل نمو قطاعها غير النفطي 6.6% عام 2007. وقد مكن ارتفاع عوائد النفط من إنجاز مشاريع استثمارية ضخمة في البنية التحتية ومنها إنشاء أربع مدن اقتصادية مما أدى إلى تنمية قطاعات العقار والتربية والصحة والماء والكهرباء.

أما في **الجزائر**، فقد أدى ارتفاع أسعار النفط إلى نمو القطاع غير النفطي بنسبة 6% عام 2007. ولقد تمت برمجة مشاريع استثمارية

والمنتجات الأساسية وإلى الظرفية الدولية وكذا قوة الطلب الداخلي، بالإضافة إلى الإصلاحات الاقتصادية التي أقدمت عليها الحكومات العربية.

ويبلغ الناتج الإجمالي المحلي للدول العربية 1,45 تريليون دولار خلال عام 2007، مقابل 1,25 تريليون دولار عام 2006، محققاً تزايداً بنسبة 16% وهذا ما أدى إلى تحسن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية حيث تزايد من 4188 دولار إلى 4660 دولار، أي بنسبة 11.3% عام 2007 (ملحق رقم 4/1).

ولقد ظلت نسبة النمو الحقيقي جيدة رغم انخفاضها بنسبة 0.1 نقطة مئوية مقارنة مع العام السابق حيث بلغت 5.7% عام 2007 مقابل 5.8% عام 2006. ولم يكن لأزمة الرهن العقاري الأمريكي ونتائجها على السوق المالي العالمي إلا تأثيراً محدوداً على اقتصادات الدول العربية، وذلك بفضل عوائد النفط والمواد الأساسية من جهة، وقلة اندماج السوق المالي للمنطقة العربية مع السوق المالية العالمية من جهة أخرى مع الإشارة إلى أن نسبة النمو داخل المنطقة العربية تختلف من دولة لأخرى.

معدل النمو في الدول غير النفطية

على الرغم من ارتفاع أسعار النفط والمواد الغذائية، نجحت الدول غير النفطية في الحفاظ على وتيرة نمو جيدة باستثناء المغرب الذي تأثر بالظروف المناخية. ويمكن تفسير ذلك بعدة عوامل أهمها، تحسن طلب الدول الأوروبية الذي دعم صادرات الدول غير النفطية، واستمرار تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، والتحويلات المالية لمواطنيها المقيمين في الخارج وارتفاع الاستثمارات المحلية والطلب الداخلي ومواصلة الإصلاحات الاقتصادية.

ففي **مصر**، بلغ معدل النمو 7% عام 2007 بفضل الأداء الجيد للصناعة التحويلية وقطاعات البناء والعقار والسياحة ملحق (2/1)، وتزايد الاستثمار الخاص الذي حقق نمواً بنسبة 16.5% عام 2007، في حين لم يتجاوز 10% في الفترة ما بين 2000 و2004. كما بلغت قيمة مداخيل الاستثمار الأجنبي المباشر 8 مليارات دولار عام 2007، مما جعل مصر أهم مستقطب للاستثمار الأجنبي المباشر بعد العربية السعودية والإمارات (ملحق 10/1).

أما في **تونس**، فقد بلغ معدل النمو 6.3% عام 2007، ويعزى هذا الأداء الجيد مباشرة إلى تطور الزراعة وتزايد الاستثمار الحكومي في البنية التحتية وكذلك إلى استمرار تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر

3 الونكتاد، قاعدة البيانات، 2008.

4 يرجع هذا الانخفاض إلى محدودية قدرة الإنتاج من جهة، وإلى ما تفرضه الأوبك من حصص على الإنتاج.

جدول رقم 2/1 : النمو الحقيقي للنتائج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي للدول المصدرة للنفط (%)

الدولة	1998-2002	2003	2004	2005	2006	2007
الإمارات	7.0	11.2	12.6	10.8	10.4	8.7
البحرين	4.2	9.1	10.7	11.6	8.0	7.7
الجزائر	4.0	5.9	6.2	4.7	5.6	6.0
العربية السعودية	3.2	3.7	4.6	5.2	6.3	6.6
عمان	4.5	6.5	8.5	7.3	8.4	9.0
قطر	3.7	7.3	24.6	13.1	10.0	10.0
الكويت	7.5	15.3	12.9	11.4	9.0	9.8
ليبيا	3.0	2.6	4.2	5.6	6.0	7.4
مجموع دول الخليج	4.4	6.8	8.6	7.7	7.7	7.8

المصدر: مصادر وطنية، صندوق النقد الدولي، نظرة حول الاقتصادات الإقليمية، ماي 2008.

العشرية، تزايدت نسبة مساهمة الاستثمار المحلي في الناتج المحلي الإجمالي بطريقة هامة خلال عام 2007، وذلك بفضل ارتفاع مداخل النفط والمواد الأساسية ووفرة السيولة (شكل 2/1). وبلغت نسبة الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية 23.5% عام 2007 مقابل 21.6% عام 2006. ولقد حصلت كل من موريتانيا وقطر على أعلى ترتيب بين الدول العربية حيث بلغت

حكومية ضخمة في قطاعات البناء والنقل والزراعة للسنوات القادمة بمبلغ 22 مليار دولار.

الاستثمار المحلي في الدول العربية

أصبح الاستثمار المحلي المحرك الأول للنمو في الدول العربية عام 2007، بينما كان النمو يعتمد على الاستهلاك المحلي في بداية هذه

إطار رقم 1 :

ما هي أسباب ارتفاع التضخم في منطقة الخليج عام 2007 ؟

انخفاض الدولار

ربطت دول الخليج عملاتها بالدولار كي تحافظ على قيمة عملاتها وتعزز من استقرارها المالي، لكن انهيار قيمة الدولار المسجلة عام 2007 أدى بدوره إلى انخفاض قيمة العملات المحلية. ولقد انخفضت قيمة عملات دول الخليج بأزيد من 37% منذ عام 2002 مما أدى إلى تراجع في القدرة الشرائية لهذه العملات المحلية: إنه التضخم المستورد.

وإن أحد نتائج انخفاض الدولار هو ارتفاع تكلفة استيراد دول الخليج من دول منطقة اليورو واليابان والصين. ومما هو جدير بالذكر أن واردات دول الخليج في ارتفاع متواصل حيث بلغت 376 مليار دولار عام 2007 مقابل 154.5 مليار دولار عام 2003 ، أي زادت بنسبة 143%.

ووفرة السيولة

يعد تصاعد أسعار النفط أحد الأسباب الرئيسية لارتفاع معدلات التضخم حيث نتج عن ذلك تزايد هام في عوائد النفط في دول الخليج ووفرة السيولة في هذه الدول بالإضافة إلى ارتفاع حجم السيولة بأزيد من 20% . وهذا ما شجع على نهج سياسات إنفاق حكومي معتبرة و نمو ملحوظ للاستهلاك المحلي.

ارتفاع كلفة العقار والمواد الغذائية

يفسر ارتفاع الأسعار عامة بتزايد كلفة العقار. فحسب صندوق النقد الدولي، ساهمت كلفة البناء بنسبة 67% في التضخم في دول قطر والإمارات العربية المتحدة كما أدى ارتفاع أسعار المواد الغذائية إلى تزايد معدلات التضخم في المنطقة.

من الجزائر ومصر بمعدل تجاوز 35% لكل منهما. ويعزى ارتفاع معدل الاستثمار في موريتانيا إلى التوسع في قطاع استكشاف النفط، وساهمت عدة مشاريع تتعلق بقطاع الغاز المسال و العقار والبناء السكني والصناعي في نمو استثمارات قطر. أما في الجزائر، فيعزى هذا النمو إلى تزايد الاستثمارات في قطاع البناء والتشييد، كما ساهم تزايد حجم الإقراض الاستثماري ونمو حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في نمو الاستثمار الإجمالي في المغرب.

التضخم في الدول العربية

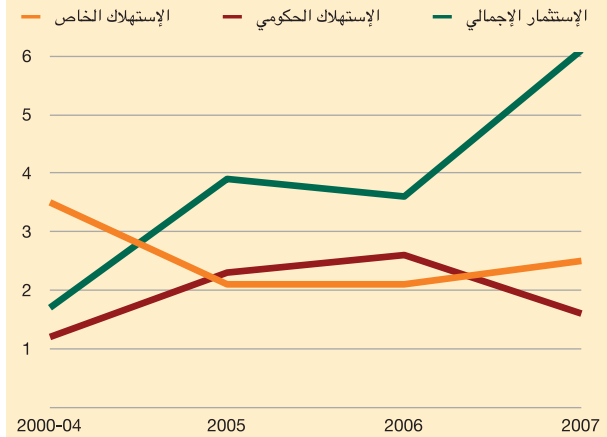
سجل معدل التضخم في الدول العربية كمجموعة ارتفاعا ملحوظا عام 2007، على غرار ما وقع في أغلب الدول النامية أو ذات الاقتصاد الناشئ. وتقدر نسبة ارتفاع معدل التضخم في الدول العربية بـ 7% عام 2007 مقابل 5% عام 2006. ويفسر هذا الارتفاع بتزايد كلفات الطاقة والمواد الغذائية وارتفاع الإنفاق العمومي ووفرة السيولة وتراجع قيمة الدولار.

ولقد ارتفعت أسعار النفط إلى أزيد من 100 دولار للبرميل عام 2007 مما رفع من كلفة البنزين والمزوت.

أما بخصوص أسعار المواد الغذائية كالحبوب والزيوت والمواد الدهنية، فقد تضاغت في عام 2007 مقارنة مع عام 2006⁶. لقد أثرت هذه الزيادة بصفة بالغة في اقتصادات الدول العربية التي تستورد أزيد من 50% من حاجياتها الغذائية. فاليمن تستورد أكثر من 40% من

شكل 2/1

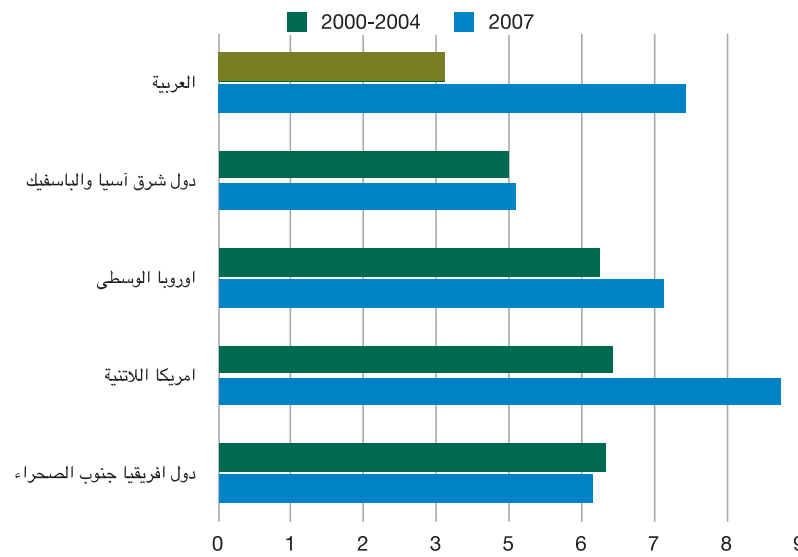
مساهمة الاستثمار المحلي في نمو الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية عام 2007 نقط مائوية-



المصدر: البنك الدولي.

هذه النسبة 52.2%⁵ و37% على التوالي، تليهما كل من الجزائر والمغرب بنسبة تجاوزت 33%، وسجلت موريتانيا أعلى معدل نمو في قيمة الاستثمار بالأسعار الجارية عام 2007 بمعدل بلغ 63.4%، تليها كل

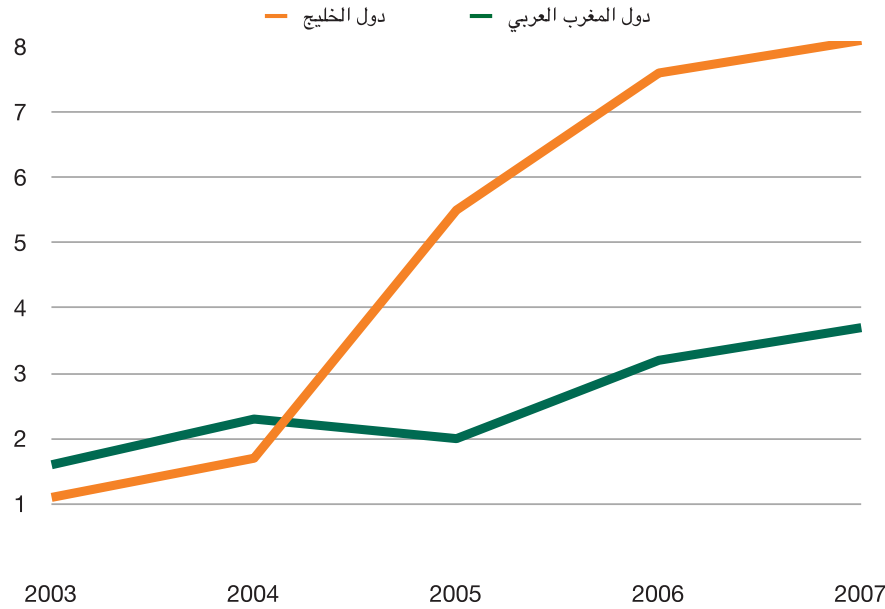
شكل 3/1



تطور نسبة التضخم حسب المناطق (%)

المصدر: قاعدة المعلومات البنك الدولي 2008

5 التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2008
6 يرجع الارتفاع المهول في المواد الغذائية خاصة الحبوب والمواد الدهنية والزيوت إلى ارتفاع كلفات الأسمدة وإلى الاستعمال المكثف للحبوب والبيومحروقات وإلى تراجع المساحات المخصصة لزراعة المواد الغذائية.



معدلات التضخم
في دول الخليج
عام 2007 (%)

المصدر: البنك الدولي
وصندوق النقد الدولي

(جدول 3/1).

كما سجلت صادرات الدول غير النفطية نموا هاما خلال عام 2007، وذلك نتيجة لنمو صادرات الصناعة التحويلية نحو أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وآسيا، كما هو الشأن بالنسبة لصادرات تونس التي تزايدت بـ 25% بفضل الأداء الجيد لقطاعات النسيج و المنتجات الكهربائية والإلكترونية. كما حققت صادرات لبنان أيضا تحسنا عام 2007 بنسبة 25%، وذلك بفضل صادرات المجوهرات ومنتجات الغذائية والورق، بالإضافة إلى مصر التي حققت أداء جيدا حيث تزايدت صادراتها التحويلية بنسبة 14% وخاصة منتجات النسيج والحديد والصلب والمواد الكيماوية والبتروكيماوية (شكل 5/1).

الواردات

بلغت واردات الدول العربية من السلع 537,7 مليار دولار عام 2007 مقابل 432,3 مليار دولار، أي بزيادة قدرها 13,8% مقارنة

حاجياتها من المواد الغذائية، وتستورد كل من الأردن ولبنان أزيد من 30% بينما تستورد جيبوتي كل حاجياتها الغذائية، وأثر ذلك في تراجع القدرة الشرائية للمواطن العربي مما أدى إلى اضطرابات اجتماعية في بعض الدول العربية. ولقد شهدت دول الخليج أقوى نسب ارتفاع معدلات التضخم في المنطقة (شكل 4/1 وإطار رقم 1).

التجارة الخارجية والتجارة العربية البينية

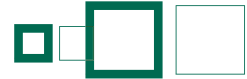
الصادرات

بلغت قيمة صادرات الدول العربية 721,3 مليار دولار عام 2007 مقابل 620 مليار دولار عام 2006، أي بزيادة 11,8%. ويفسر هذا الأداء الجيد، في جزء هام منه، بارتفاع مداخيل المحروقات. حيث تمثل الصادرات النفطية أكثر من 80% من إجمالي الصادرات العربية

جدول رقم 3/1: هيكل الصادرات العربية لعام 2007

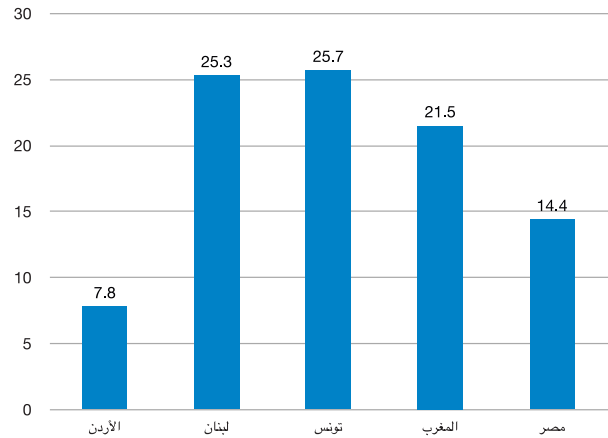
2007	2006	2005	
721,3	620,0	501,2	إجمالي الصادرات - مليون دولار-
83.6%	85.4%	82.2%	مساهمة الصادرات النفطية من إجمالي الصادرات
16.4%	14.6%	17.8%	مساهمة الصادرات غير النفطية من إجمالي الصادرات

المصدر: قاعدة الاحصاءات لوحدة المعلومات الاقتصادية EIU، قاعدة الاحصاءات التجارية لصندوق النقد الدولي



شكل 5/1

معدل نمو صادرات بعض الدول غير النفطية عام 2007



مع عام 2006،

فيالنسبة للدول غير النفطية، سجلت واردات السلع تزايدا ملحوظا في كل من مصر والمغرب ولبنان بنسب 36% و25% و18% على التوالي وذلك بسبب ارتفاع فاتورة النفط والمواد الغذائية من حبوب وبيذور ومنتجات وسيطة نتيجة تسارع النشاط الاقتصادي في هذه الدول. أما بخصوص الدول النفطية، بلغت الواردات 347 مليار دولار عام 2007، بزيادة قدرها 10.7% مقارنة مع عام 2006، ويعزى هذا إلى تزايد نشاطها الاقتصادي.

التجارة العربية البينية

تتوفر المنطقة العربية على العناصر الجغرافية والثقافية والاقتصادية

الكافية لتحقيق تكاملها التجاري. وقد تم توقيع العديد من الاتفاقيات داخل المنطقة في الأعوام الأخيرة، أهمها منطقة التجارة العربية الحرة، إلا أن التجارة العربية البينية لازالت ضعيفة بالنظر إلى المؤهلات التي تتوفر عليها ومقارنة مع مستويات التبادل التجاري التي تعرفها المناطق الاقتصادية في باقي أنحاء العالم.

وعلى سبيل المثال، لا تمثل صادرات السلع داخل المنطقة العربية إلا حوالي 10% من إجمالي صادرات المنطقة وهو مستوى متواضع مقارنة مع ما حققته مناطق أخرى، كالمجموعة الاقتصادية لدول أمريكا الجنوبية (15%) ومنطقة اتحاد دول جنوب شرق آسيا (41%). ويمكن تفسير ضعف التجارة العربية البينية جزئيا بضعف التكامل في بنية الإنتاج حيث تتبادل الدول منتجات متشابهة داخل المنطقة حيث 58% من المبادلات بين الدول العربية هي منتجات نفطية.

كما يمكن تفسير ضعف التجارة العربية البينية بعوامل أخرى منها خاصة الإجراءات الإدارية الطويلة، الحواجز الجمركية وغير الجمركية بالإضافة إلى ضعف لوجستك النقل والموانئ وهذا بالرغم من الإصلاحات الجاري تحقيقها في معظم الدول العربية.

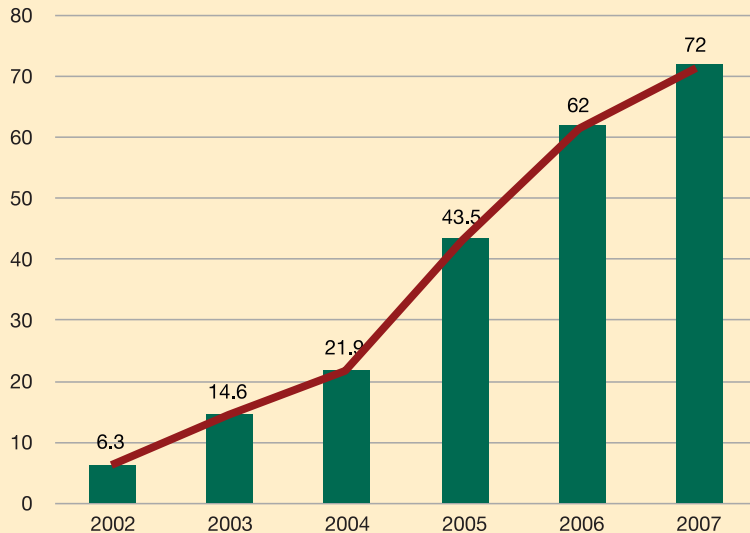
الاستثمارات الأجنبية المباشرة

واصلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة تدفقها نحو الدول العربية وبدأت تلعب دورا هاما في اقتصادات الدول العربية بالنظر إلى قدرتها على ترقية الاستثمار الخاص ودعم النمو فيها. فخلال عام 2007 وبلغت الاستثمارات الأجنبية المباشرة 71,56 مليار دولار مقابل 66,90 مليار دولار عام 2006 حيث تزايدت بنسبة 7%.

ويفسر هذا النمو بوفرة السيولة المتأتية من عوائد النفط، والتي تم توظيفها في مشاريع مجدية وكذلك بمناخ الأعمال الجيد في غالبية

شكل 6/1

الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية (مليار دولار)

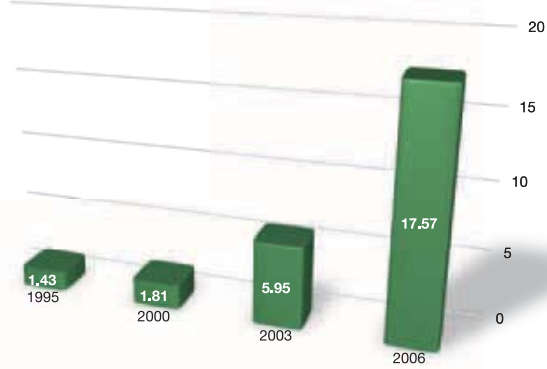


المصدر: يكتاد 2008



شكل 7/1

تدفق الاستثمارات بين الدول العربية (مليار دولار)



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار
والتأمين الصادرات 2007

وما ميز المنطقة العربية في السنوات الأخيرة هو تنامي تدفق رؤوس الأموال بين الدول العربية حيث ارتفعت قيمة الاستثمارات المباشرة العربية البنينة من 1,8 مليار دولار عام 2000 إلى 17,5 مليار دولار عام 2006 حيث ساهمت بحوالي 28% من إجمالي تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة (شكل 7/1).

ولقد استقطبت ثلاث دول عربية أهم حصة من تدفقات الاستثمار، فاستقطبت كل من العربية السعودية 24,3 مليار دولار والإمارات 13,3 مليار دولار ومصر 11,6 مليار دولار (جدول 4/1)، أي ما يمثل حوالي ثلثي الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى المنطقة العربية. كما تستثمر دول الخليج في الخارج مبالغ هامة حيث 11% من رؤوس أموال هذه الدول تستثمر داخل المنطقة العربية (ينكتاد 2008).

وتعزى هذه الطفرة الكبيرة للاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الدول العربية إلى عوامل عدة أهمها :

- الفائض المالي المتراكم أساسا من العوائد النفطية في البلدان المصدرة للنفط كسبب رئيسي لهذه التدفقات نحو البلدان العربية.

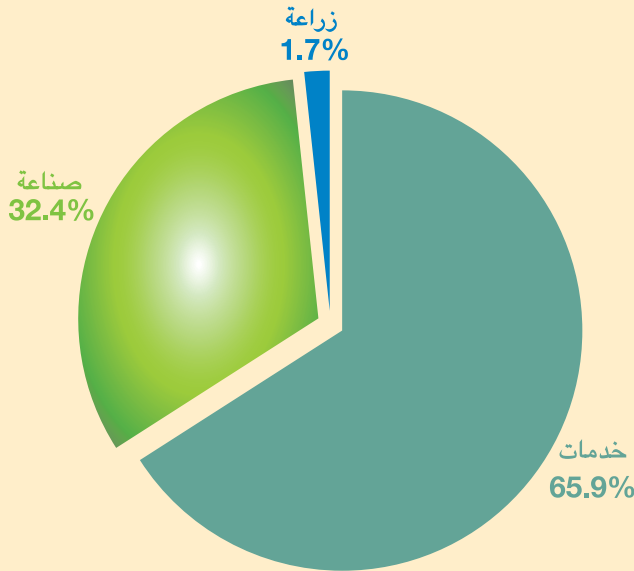
الدول العربية، بالإضافة إلى تنامي الوعي بأهمية السوق العربية والتفاعل الاقتصادي مع المجال الأورومتوسطي.

جدول رقم 4/1: إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية (مليون دولار)

الدولة	2005	2006	2007
الأردن	1,774	3,219	1,835
الإمارات	10,900	12,806	13,253
البحرين	1,049	2,915	1,756
تونس	782	3,312	1,618
الجزائر	1,081	1,795	1,665
السعودية	12,097	18,293	24,318
السودان	2,305	3,541	2,436
سوريا	500	600	885
عمان	1,688	1,623	2,377
قطر	1,298	159	1,138
الكويت	234	122	123
لبنان	2,791	2,739	2,845
ليبيا	1,038	2,013	2,541
مصر	5,376	10,043	11,578
المغرب	2,573	2,450	2,577
موريتانيا	814	155	153
اليمن	-302	1,121	464
الإجمالي	45,998	66,906	71,562

المصدر: قاعدة الاحصاءات للانكتاد 2008

7 تعتبر مصر الدولة الأكثر اصلاحا في المنطقة العربية لعامي 2006-2007 حسب تقرير «ممارسة أنشطة الأعمال» للبنك الدولي الأعمال كما قررت الجزائر تشجيع الاستثمار الأجنبي عبر تبني مشروع قرار يتضمن عدة إجراءات لتبسيط الإجراءات الإدارية. ويقتضي هذا القانون إمكانية استفادة بعض مشاريع الاستثمار من امتيازات عقارية لمدة 20 عاما قابلة للتجديد وللإستبدال بتعهدات قانونية. كما قرر المغرب تخفيض نسبة الضرائب على الشركات.

شكل 8/1
**توزيع الاستثمار العربي البيني
حسب القطاعات عام 2006**


المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار
واتئمان الصادرات

والكيماويات والبلاستيك والأسمدة، فقد جذبت أيضا العديد من مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر خلال عام 2007. ولقد استقطب قطاع الألمنيوم العديد من المشاريع الجديدة خاصة في الجزائر. ، كما عرف إنتاج الأسمدة قفزة هامة حيث استقطب عدة مشاريع جديدة خاصة في مصر والمغرب والأردن بفضل وفرة الفوسفات والغاز الطبيعي. لكن على العموم، بقي تدفق الاستثمارات في الصناعات التحويلية كالنسيج والسيارات والأجهزة الكهربائية والإلكترونية والصناعات الغذائية غير كاف لتحقيق أثر واسع على اقتصادات الدول العربية بهدف الوصول إلى تنمية حقيقية.

وبعزى النقص في جذب الاستثمارات الأجنبية نحو القطاع الصناعي إلى عدة عوامل، أهمها :

1- تباطؤ في تطبيق الإصلاحات الإدارية والتشريعية الخاصة بالاستثمار عامة والاستثمار الصناعي خاصة حيث يعاني المستثمرون كثيرا من الإجراءات الإدارية الطويلة والروتينية المعقدة لاسيما عند طلب الحصول على تراخيص الاستثمار مما يتطلب الكثير من الوقت والجهد ويؤثر سلبا على تنفيذ خطط الاستثمار لأصحاب المشاريع.

2- صعوبة الحصول على القروض خاصة بالنسبة للصناعات الصغيرة والمتوسطة. فبالرغم من تزايد البنوك الخاصة ، تبقى البنوك الحكومية مهيمنة على السوق، الشيء الذي يقلل من التنافسية ومن وفرة وتنوع الموارد المالية.

- مواصلة سياسات التحرير الاقتصادي والخصخصة في الدول العربية.
- تحسين أساليب الترويج القطرية.
- تحسين مناخ الاستثمار في عدة دول عربية وذلك نتيجة للتدابير الإصلاحية التي نفذتها معظم الدول مثل الخصخصة وإصلاح بعض القوانين والأنظمة لضمان حماية أكثر للاستثمارات العربية والأجنبية⁷.
- الارتفاع النسبي لمعدل عائد الاستثمار في بعض المشاريع داخل الدول العربية مقارنة بنظيره في الخارج.
- تزايد طلب بعض الدول كالصين والهند على مصادر الطاقة الطبيعية مثل النفط والغاز والمواد الأساسية.
- تزايد الوعي بأهمية السوق العربية وبالمجال الأوروبالمتوسطي.

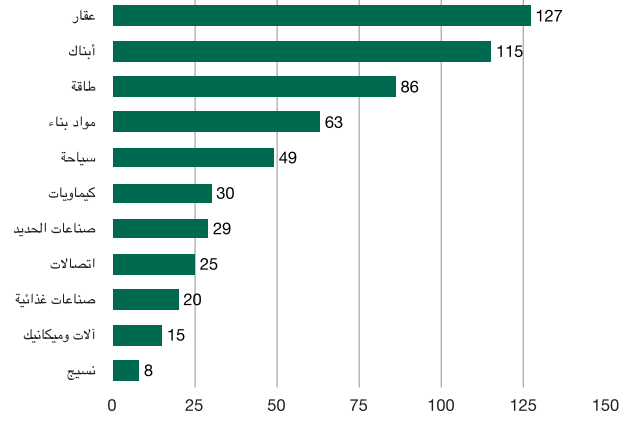
فيما يتعلق بالتوزيع القطاعي، تتركز الاستثمارات العربية البينية على وجه الخصوص في قطاع الخدمات كالاتصالات والعقار والبنوك وذلك بحصة 66% من إجمالي الاستثمارات العربية البينية، يليها قطاع الصناعة بحصة 32.4% وقطاع الزراعة بحصة 1.7%⁸ (شكل 8/1).

أما ما يخص القطاع الصناعي، فيحتل قطاع الطاقة في المنطقة المرتبة الأولى.

وتستفيد صناعات مواد البناء، كالزجاج والإسمنت والمعادن من وتيرة النمو التي يشهدها قطاع البناء والاستثمارات الضخمة في البنية التحتية حيث تم إنشاء وتوسيع أزيد من 60 مشروعا في دول البحر الأبيض المتوسط.

فيما يخص الصناعات الأساسية أو الثقيلة، كصناعات الحديد والصلب

عدد المشاريع الاستثمارية الأجنبية حسب القطاعات عام 2007



المصدر: قاعدة بيانات شبكة أنيما
(ANIMA Network Database)

- 2- مواصلة تحسين الحكامة الاقتصادية من أجل شفافية أكثر في السياسات والقوانين الاستثمارية.
- 3- تفعيل دور القطاع المالي لتوفير القروض اللازمة للصناعات الصغيرة والمتوسطة.
- 4- تحسين الخدمات والدراسات والإحصاءات القطرية لتحفيز الاستثمارات المحلية والأجنبية.
- 5- تحسين مناهج التعليم وتنظيم دورات تدريبية لتأهيل العاملين والكوادر المحلية بهدف مواكبة التطورات العالمية وتلبية حاجيات المستثمرين.
- 6- القيام بمبادرات على النطاق الإقليمي عبر تطبيق محتوى الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف لتوفير مناخ أعمال ملائم وإقامة هيئات موحدة لترويج الاستثمار.

كيف هو وضع الإصلاحات الهيكلية في الدول العربية؟

بادرت الدول العربية إلى تنفيذ سلسلة واسعة من الإصلاحات للرفع من معدل النمو وتحسين بيئة الأعمال. ولقد شملت هذه الإصلاحات مجالات عدة تتعلق بالمبادلات التجارية وبيئة الأعمال والحوكمة.

فمن جهة، يلاحظ انخفاض في الرسوم الجمركية وتقلص زمني في عمليات التصدير والاستيراد، إلا أن الحواجز غير الجمركية لازالت قائمة بسبب ضعف في تنظيم الموانئ وقلة وسائل النقل واللوجستيات. ومن جهة أخرى، فرغم التحسن الملحوظ في بيئة الأعمال في بعض الدول كمصر و السعودية، لم ترق المنطقة العربية إلى مستوى الإصلاحات التي أنجزت في مناطق أخرى. فحسب تقرير "ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2008" للبنك الدولي، صنفت الدول العربية في الثلث الأخير من دول العالم من حيث تنفيذ الإصلاحات بهذا الشأن.

ولتجاوز هذا الوضع، هناك ضرورة لتنفيذ مجموعة من الإصلاحات تهدف إلى محاربة الرشوة وإصلاح نقائص النظام التشريعي والإداري وضمان حقوق الملكية والحد من الإجراءات البيروقراطية. وفي هذا الإطار، لابد للدول العربية الاستفادة من أداء اقتصادها العام الجيد لمواجهة المشاكل القائمة التي تتعلق بمستوى البطالة المرتفع وبالنقص في دينامية ودور القطاع الخاص في الاقتصادات العربية. فعلى السلطات الحكومية اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين بيئة الاستثمار وتخفيض كلفة المبادلات التجارية والتخفيف من حجم تدخل القطاع الحكومي في الاقتصاد وتبسيط قوانين سوق العمالة وإصلاح منظومة التربية والتعليم وتدارك النقص الحاصل في المؤهلات المهنية للعاملين والكوادر المتوفرة في سوق العمالة العربية.

3- نقص في المعلومات والإحصاءات حول المعطيات اللازمة للاستثمار الصناعي حيث يعاني المستثمرون من نقص في الوثائق والإحصاءات في مجال الاستثمار التي تمكنهم من التخطيط العلمي السليم لمستقبل استثماراتهم.

4- نقص في البنية التحتية والتجهيزات الأساسية حيث بالرغم من الجهود الكبيرة التي بذلت في سبيل توفير الهياكل والتجهيزات والخدمات وإنشاء مناطق حرة، إلا أنها لازالت تعتبر من أكبر المعوقات التي يعاني منها المستثمرون.

وتجدر الإشارة إلى أن الاستثمارات الأجنبية تساهم في توفير الموارد المالية الضرورية لتنمية الاستثمار المحلي وتحسن من مناهج الإدارة والتسيير كما تعمل على نقل التكنولوجيا وتعزز من المهارات الفنية و تنافسية الصناعات المحلية وتوفير مناصب عمل جديدة. لهذا ينبغي أن تضع الدول العربية موضوع الاستثمار من أولوياتها التنموية الحالية عبر توفير مناخ سليم لتطوير وتعزيز دور القطاع الخاص وتحسين الإطار التشريعي المتعلق ببيئة الأعمال وتوجيه الاستثمار الأجنبي المباشر نحو القطاع الصناعي.

كما ينبغي أيضا تعزيز التعاون جنوب-جنوب من خلال دعم الشراكة بين المؤسسات وتسريع وتيرة التكامل الإقليمي بهدف الرفع في حجم الأسواق ونجاعة ومردودية مشاريع الاستثمار.

من أجل تحفيز الاستثمارات الصناعية، من الضروري أن يتم :

- 1- تكثيف ومواصلة الجهود قصد تسهيل الإجراءات والتشريعات الخاصة بالاستثمار.